المجلة الدولية للعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
International Journal of Legal, Economic, and Social Sciences
Doi : https://doi.org/10.63585/KYRB4424
Volume 2 Issue 11
N°13 November 2026
ISSN : 3119-6411

تأثير العقوبات البديلة على العدالة الإصلاحية بالمغرب

The Impact of Alternative Sanctions on Restorative Justice in Morocco

هشام اليملاحي
حاصل على الدكتوراه في القانون الخاص

International Journal of Legal, Economic, and Social Sciences, Vol. 2, No. 11 (N° 13), November 2026, pp. 29-33.
https://doi.org/10.63585/ZBDN2422

الملخص:

العقوبات البديلة هي من التدابير القانونية، التي تمنح للمحكمة استبدال العقوبات السالبة للحرية، قصيرة المدة بعقوبات تكون أكثر ملاءمة، وذلك من أجل الإصلاح وإعادة الإدماج، وقد عمل المشرع المغربي على إدراج هذه المنضومة بموجب القانون رقم 43.22 المتعلق بالعقوبات البديلة، الصادر سنة 2024، وذلك في إطار تحديث السياسة الجنائية، وكذلك تطوير وسائل العقاب من خلال تحقيق التوازن بين الردع والإصلاح.

فالهدف من هذه العقوبات، هو إعادة إدماج المحكوم عليهم داخل المجتمع، وكذا الحد من ظاهرة الاكتظاظ بالمؤسسات السجنية، ثم تخفيف الأعباء المالية المتعلقة بتنفيذ العقوبات الحبسية التقليدية.

Abstract:

Alternative sanctions are legal measures that empower the court to replace short-term custodial sentences with more appropriate alternatives, aimed at rehabilitation and social reintegration. The Moroccan legislator introduced this system through Law No. 43.22 on Alternative Sanctions, enacted in 2024, as part of an effort to modernize criminal policy and refine punitive approaches by striking a balance between deterrence and rehabilitation.

The primary objectives of these sanctions are to facilitate the reintegration of convicted individuals into society, alleviate overcrowding in penal institutions, and reduce the financial burdens associated with the enforcement of traditional custodial sentences.

أحدث القانون 43.22 المتعلق بالعقوبات البديلة ثورة تشريعية في منظومة العدالة الجنائية بالمغرب، حيث يهدف إلى الحد من العقوبات السالبة للحرية القصيرة المدة، وتفادي الآثار السلبية للسجن، وإعادة تأهيل المحكوم عليهم، بتدابير إجرائية قضائية تطبق كبديل للعقوبات السالبة للحرية، بهدف إصلاح المحكوم عليهم، وحمايتهم من العواقب السلبية للاعتقال من جهة وتخفيف الاكتظاظ داخل السجن من جهة أخرى، فالقاضي يتخذها كبديل للعقوبة السجنية يؤديها السجين، لفائدة المجتمع بهدف إصلاحه.

و ساهمت العقوبات البديلة بشكل كبير، في تطوير منظومة العدالة الإصلاحية داخل محاكم المملكة المغربية، باعتبارها ترق داخل المحاكم بإصلاحها لمنظومة العدالة، وتحسين أوضاع المجتمع، وتأسيسا على ما تقدم يمكن طرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى ساهمت العقوبات البديلة في تطوير العدالة الإصلاحية بالمغرب؟

وسيكون تناولنا للإشكالية وفق التصميم الآتي:

المبحث الأول: الإطار العام للعقوبات البديلة

المبحث الثاني: تأثير العقوبات البديلة على العدالة الإصلاحية

المجلة الدولية للعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
International Journal of Legal, Economic, and Social Sciences
Doi : https://doi.org/10.63585/KYRB4424
Volume 2 Issue 11
N°13 November 2026
ISSN : 3119-6411

المبحث الأول: الإطار العام للعقوبات البديلة

سنخصص في هذا المبحث لمفهوم العقوبات البديلة **(المطلب الأول)**، ثم أنواع العقوبات البديلة **(المطلب الثاني)**.

المطلب الأول: مفهوم العقوبات البديلة

شهد مفهوم العقوبة بشكل عام تطورا كبيرا خصوصا في السنوات الأخيرة، فقد تطورت الأنظمة العدلية والقضائية في العالم، من نظام العقوبات القاسية حتى وصلت إلى طرح أنماط جديدة من العقوبات تتسم بالمرونة، وتعكس التطور التقني والتكنولوجي على مستوى الدولي، والتطور على مستوى حقوق الإنسان، وظهور المنظمات والجمعيات المهتمة بها، فالعقوبات البديلة يعود تاريخ ظهورها الى عام 1960، حيث عرفها " جمادي " عام 2018 بأنها مجموعة من العقوبات، التي تفرض على المحكوم عليه، بسبب جناية محددة والابتعاد عن العقوبات الحبسية السالبة للحرية، التي تحقق الإصلاح الاجتماعي داخل المجتمع، ويرجع ظهور هذا المفهوم بسبب ارتفاع أعداد السجناء حول العالم، حيث بلغ أكثر من 11 مليون سجين[71].

فالعقوبات البديلة[72] بمعناها العام، تعني كل عقوبة يحكم بها بديلا للعقوبات السالبة للحرية، سواء تعلق الأمر بالرشداء أو بالأحداث، فالترسانة التشريعية المغربية لا تخلو من العقوبات البديلة، والتي تتنوع بين الغرامات والسجن موقوف التنفيذ، والإفراج الشرطي وغيرها من البدائل، فالقانون الجنائي الصادر سنة 1962 لا يتعامل معها بهذا الوصف كعقوبة بديلة، وإنما بدرجتها ضمن تصنيفات أخرى، كعقوبة أصلية أو إضافية أو تدابير وقتية أو شخصية أو عينية[73].

فالعقوبات البديلة هي العقوبات التي يحكم بها، بديلا للعقوبات السالبة للحرية في الجنح، التي لا تتجاوز العقوبة المحكوم بها من أجلها خمس سنوات نافذة.

كما إن تطبيق العقوبات البديلة (القانون 43.22)، يتضمن شروطا أساسية لتطبيقها وتتمثل في:

1- يطبق حصرا على قضايا الجنح المحكوم فيها بالعقوبات تقل عن 5 أعوام.
2- يمنع الحكم بها في حالة العود (تكرار الجريمة).
3- تستثنى الجرائم الخطيرة مثل جرائم ضد أمن الدولة والجرائم العسكرية والجرائم المتعلقة بالفساد المالي والاعتداءات الخطيرة.

ومع دخول قانون العقوبات البديلة حيز تنفيذ في المحاكم المغربية، شرعت المحاكم في إصدار أحكام بتحويل العقوبات الحبسية لقضايا الجنح إلى عقوبات بديلة، في خطوة تهدف إلى التخفيف عن السجون وتعزيز العدالة الإصلاحية، وذلك بعد عامين من مصادقة مجلس النواب عليه في 24 يونيو من العام الماضي، ونشره في الجريدة الرسمية في 22 غشت من السنة نفسها، إلا أن تطبيقه الفعلي تأخر إلى حين صدور القرارات والمراسيم التطبيقية المكملة، كما عرف هذا القانون العقوبات البديلة بأنها تلك التي يحكم بها بديلا للعقوبات السالبة للحرية في القضايا الجنحية، التي لا تتجاوز العقوبة المحكوم بها 5 سنوات نافذة، ومن بين القضايا التي استثناها هذا القانون فضلا، عما تقدم ذكره سابقا قضايا الإرهاب والاختلاس والغدر والرشوة واستغلال النفوذ، وتبديد الأموال العمومية وغسيل الأموال والاتجار الدولي في المخدرات، والمؤثرات العقلية والأعضاء البشرية، والاستغلال الجنسي للقاصرين أو الأشخاص في وضعية إعاقة.

---

[71]- عياد عصويد الشمري، العقوبات البديلة، مركز البحوث الأمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،ص:1

[72]- فالعقوبات البديلة هي العقوبات التي يحكم بها بديلا للعقوبات السالبة للحرية في الجنح التي لا تتجاوز العقوبة المحكوم بها من أجلها خمس سنوات نافذة، المادة الثانية، الباب الأول مكرر في العقوبات البديلة، مشروع قانون رقم 43.22 المتعلق بالعقوبات البديلة 2023، ص: 1

[73]- المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، المؤتمر الدولي، قانون العقوبات والتدابير البديلة تجربة توعية في التشريع الجنائي، ورقة عمل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، المملكة المغربية حول" التجربة المغربية في أعمال العقوبات البديلة: الحصيلة والتحديات من خلال دور المجلس الوطني لحقوق الإنسان، قراءة في ضوء مشروع قانون العقوبات البديلة "، ص:2

المجلة الدولية للعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
International Journal of Legal, Economic, and Social Sciences
Doi : https://doi.org/10.63585/KYRB4424
Volume 2 Issue 11
N°13 November 2026
ISSN : 3119-6411

والملاحظ أنه قبل الشروع في تطبيق هذا القانون 43.22 أصدر المجلس الأعلى للسلطة القضائية، دورية وجهها إلى رؤساء المحاكم تهدف إلى توحيد المعايير والإجراءات مع التركيز على الجوانب العملية الواجب مراعاتها، خلال المرحلة الأولى من التطبيق، وشددت الدورية على ضرورة تخصيص قاض مختص في العقوبات البديلة في كل محكمة، للتنسيق مع باقي المتدخلين، لاسيما إدارة السجون، كما دعت المسؤولين القضائيين إلى رفع أي صعوبة أو إشكالات عملية، تواجههم إلى المجلس لدراستها ومعالجتها.

المطلب الثاني أنواع العقوبات البديلة

إن تطبيق العقوبات البديلة لا يهدف إلى إلغاء العقوبات السالبة للحرية، وإنما يتضح من خلال التشريعات المقارنة التي تتبنى نظام بدائل العقوبات السالبة للحرية، أن الواقع يؤكد على أن هذه البدائل تحقق الغاية المرجوة من العقوبات السالبة الحرية، والمتمثلة في الردع العام والخاص، وإعادة تأهيل وإدماج المحكوم عليه في المجتمع، وهذا ما دفع أغلب التشريعات إلى إتخاذ السياسة العقابية باعتماد بدائل للعقوبات السالبة للحرية[74].

فقانون العقوبات البديلة يتضمن أربعة بدائل رئيسية في تطبيق الحكم القضائي:

1- العمل من أجل المنفعة العامة:

وهي أعمال غير مدفوعة الأجر لصالح الدولة أو مؤسسات المجتمع المدني تتراوح مدتها بين 40 و 3600 ساعة.

2- المراقبة الالكترونية:

وذلك باستخدام أجهزة تكنولوجية مثل السوار الالكتروني، لمراقبة تحركات المحكوم عليه وتقييد نطاق تواجده.

3- التدابير العلاجية أو التأهيلية، وذلك بإلزام المعني بالخضوع لعلاج نفسي، أو الإقلاع عن الإدمان أو متابعة التأهيل المهني.

4- الغرامة اليومية:

وذلك بأداء مبالغ مالية عن كل يوم محكوم به، تتراوح قيمتها بين 100 درهم و 2000 درهم.

فهذا القانون هو من أحدث التشريعات المغربية، والذي يعنى بإقرار العقوبات البديلة السالبة للحرية (الحبس)، في قضايا الجنح التي لا تتجاوز فيها العقوبة 5 سنوات، كما يهدف من جهة أخرى إلى تخفيف الضغط السجني وإعادة تأهيل المحكوم عليهم لتسهيل إدماجهم مجتمعيا.

المبحث الثاني تأثير العقوبات البديلة على العدالة الإصلاحية

سنتناول في هذا المبحث الحاجة إلى العقوبات البديلة **(المطلب الأول)**، ثم مساهمة العقوبات البديلة في تطور العدالة **(المطلب الثاني)**.

المطلب الأول: الحاجة إلى العقوبات البديلة

العقوبات البديلة هي إحدى الركائز الأساسية في منظومة العدالة الجنائية الحديثة، لما أثبتته من فعالية في تجاوز نقائص العقوبات السالبة للحرية في بلدان أخرى، خاصة ما يرتبط بالاكتظاظ السجني، وتفاقم السلوك الإجرامي، وصعوبة الإدماج الاجتماعي للمحكوم عليهم. ومن ثم، فإن القانون رقم 43.22 يشكل خطوة رائدة في تكريس سياسة جنائية، متوازنة تراعي في الآن ذاته متطلبات الردع وحماية المجتمع، وضمان حقوق الأفراد وإعادة تأهيلهم، غير أن نجاح هذا الورش التشريعي يبقى رهينا بمدى فعالية تنزيله العملي، مع ضرورة مواجهة التحديات المرتبطة بالبنية التحتية والموارد البشرية والتصور المجتمعي للعقوبات البديلة[75].

[74]- أحمد الهاشمي، المجلة 1، العدد 20 شتنبر 2025، المجلة المغربية للدراسات القانونية والاقتصادية، كلية العلوم القانونية والسياسية، ص: 98

[75]- سهب شيماء، مؤسسة الأطلس الكبير، نحو عدالة إنسانية القانون رقم 43.22، 2025

المجلة الدولية للعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
International Journal of Legal, Economic, and Social Sciences
Doi : https://doi.org/10.63585/KYRB4424
Volume 2 Issue 11
N°13 November 2026
ISSN : 3119-6411

وقد أكد المجلس الوطني لحقوق الإنسان مجموعة من التوصيات التي تعمل على تعزيز فعالية نظام العقوبات البديلة ومن أهمها[76]:

- تطوير البنية التحتية والمؤسسات المكلفة بالتنفيذ، من خلال توفير أطر مؤهلة وآليات فعالة للتتبع والمراقبة.
- تخصيص برامج التكوين والتوعية موجهة للقضاة وأعوان التنفيذ، وكذا للمحكوم عليهم بغرض ترسيخ ثقافة العقوبات البديلة وتشجيع الانخراط المجتمعي في إنجاحها.
- إدماج البعد التربوي والتأهيلي في تنفيذ العقوبات البديلة، لضمان تحقيق الإصلاح الفعلي وإعادة الإدماج المستدام.
- تعزيز الضمانات الحقوقية والقانونية للمحكوم عليهم بالعقوبات البديلة، بما يكفل كرامتهم ويصون حقوقهم الأساسية.
- إرساء آليات للتنسيق المؤسسي بين القضاء وباقي المتدخلين، بما في ذلك السلطات الإدارية والجمعيات المدنية لضمان نجاعة التطبيق.
- إعطاء عناية خاصة لفئة المدمنين عبر توسيع العقوبات البديلة، ليشمل تدابير علاجية وإدماجية تقوم على مقاربة صحية واجتماعية بدل الاقتصار على المعالجة العقابية.
- مراعاة وضعية الأشخاص المسنين عند تنفيذ العقوبات البديلة، من خلال تكييف التدابير مع قدراتهم الجسدية والصحية، بما يضمن احترام كرامتهم ويعزز العدالة الإنسانية.
- توسيع نطاق تطبيق العقوبات البديلة ليشمل بعض حالات العود البسيط، والجنح ذات الخطورة المحدودة مع احترام مبدأ التناسب.

وقد أجمعت مختلف الدراسات والأبحاث في المجال العقابي، على إخفاق العقوبة السالبة للحرية قصيرة المدة، في تحقيق أهدافها المتمثلة في إصلاح الجاني، وإعادة إدماجه من جديد في النسيج الاجتماعي، فتجاوز أزمة الإخفاق أصبح هاجسا تحاول مختلف الدول تجاوزه[77].

والغاية من العقوبة بصفة عامة هو إعادة التأهيل والإدماج الاجتماعي، عن طريق تطبيق البرامج التربوية، إلا أن الدراسات الحديثة في علم العقاب، أكدت أن العقوبة السالبة للحرية قصيرة المدة، لا تكفي لإصلاح الجاني واستفادته من البرامج التربوية، بسبب قصر مدتها التي لا تكفي لإعطاء أي تكوين، فنجاح هذه البرامج في الميادين المهنية يتطلب بالضرورة وقتا مناسبا[78].

ان مشروع قانون العقوبات البديلة يهدف إلى تحديث المنظومة القانونية بالمغرب، وجعلها مواكبة للتطورات التشريعية والتكنولوجيا التي يعرفها العالم، وكذلك تجاوز الاختلالات التي تعرفها المنظومة الجنائية الوطنية.

المطلب الثاني: مساهمة العقوبات البديلة في تطور العدالة

في خطوة وُصفت بأهمية تاريخية، عرف المغرب خلال الفترة ما بين 2021 و2025 تطورا في منظومته العقابية، من خلال إقرار قانون العقوبات البديلة رقم 43.22، وذلك في سياق إصلاحات شاملة تهدف إلى تحديث النظام القضائي، وتخفيف الاعتماد على العقوبات السالبة للحرية، فهذا التحول جاء تتويجًا لعقود من الترافع المدني، الذي قادته منظمات المجتمع المدني المغربية، من خلال وجود عدالة أكثر إنسانية وفعالية، تهدف إلى جعل المنظومة العدالية مواكبة للتطور الحديث الذي يشهده العالم.

وقد سبق تناول موضوع العقوبات البديلة من طرف التقارير السنوية، التي صدرت عن المجلس ومخرجات الحوار الوطني حول إصلاح منظومة العدالة، إلا أن التنزيل الفعلي لهذا القانون، يطرح عدة إشكالات تتعلق بمدى مواكبته لرهانات السياسة

[76]- سهب شيماء، مرج سابق، 2025

[77]- يوسف تملكوتان، بدائل العقوبات السالبة للحرية على ضوء مستجدات مسودة القانون الجنائي المغربي: مبررات ومداخل تفعيلها، المجلة الدولية للفقه والقضاء والتشريع، مجلة 4، العدد3، 2023، ص: 791

[78]- يوسف تملكوتان، مرجع سابق، ص: 793

المجلة الدولية للعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
International Journal of Legal, Economic, and Social Sciences
Doi : https://doi.org/10.63585/KYRB4424
Volume 2 Issue 11
N°13 November 2026
ISSN : 3119-6411

العقابية، ومدى مراعاته لمراكز مختلف الأطراف المتدخلة في المنظومة الجنائية، وضرورة التوفيق بين حق المحكوم عليه، من أجل إعطاء فرصة ثانية، وحق المجتمع في حماية نفسه من الظاهرة الإجرامية، وحق المتهم في مواجهة الضحية[79].

فالعقوبات البديلة هي في الأصل عقوبات قانونية، تصدر عن قضاء الحكم أو عن قاضي تطبيق العقوبات، في إطار إعمال صلاحياته المنصوص عليها في المادة 22 – 614 من قانون المسطرة الجنائية، فالمشرع خول للنيابة العامة صلاحيات مهمة، تتصل بمواكبة اقرار هذه العقوبات، وتتبع تنفيذها منذ صدور الحكم بها إلى تمام تنفيذها، ما يضع على عاتق قضاة النيابة العامة مسؤولية جسيمة، لضمان التنزيل السليم لهذه العقوبات، بما يضمن التصدي الفعال للجريمة، مع إتاحة فرصة جديدة لإصلاح سلوك المحكوم عليهم، وضمان اندماجهم في المجتمع، بعيدا عن أسوار السجن[80].

خاتمة:

إن موضوع العقوبات البديلة، من أهم المواضيع التي تم الاهتمام بها بشكل كبير من لدن دول العالم، بحيث ساهم في إصلاح العدالة، وتطوير وتحديث طرق العقاب والردع، على إثره عمل المغرب على إحداث قانون 43.22 المتعلق بالعقوبات البديلة، كخطوة جد مهمة في إدخال إصلاحات جدرية متعلقة بمنظومة العدالة الإصلاحية بالمغرب.

المراجع

1- عياد عصويد الشمري، العقوبات البديلة، مركز البحوث الأمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
2- العقوبات البديلة، مشروع قانون رقم 43.22 المتعلق بالعقوبات البديلة 2023.
3- المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، المؤتمر الدولي، قانون العقوبات والتدابير البديلة تجربة توعية في التشريع الجنائي، ورقة عمل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، المملكة المغربية حول" التجربة المغربية في أعمال العقوبات البديلة: الحصيلة والتحديات من خلال دور المجلس الوطني لحقوق الإنسان، قراءة في ضوء مشروع قانون العقوبات البديلة ".
4- أحمد الهاشمي، المجلة 1، العدد 20 شتنبر 2025، المجلة المغربية للدراسات القانونية والاقتصادية، كلية العلوم القانونية والسياسية.
5- سهب شيماء، مؤسسة الأطلس الكبير، نحو عدالة إنسانية القانون رقم 43.22، 2025.
6- يوسف تملكوتان، بدائل العقوبات السالبة للحرية على ضوء مستجدات مسودة القانون الجنائي المغربي: مبررات ومداخل تفعيلها، المجلة الدولية للفقه والقضاء والتشريع، مجلة 4، العدد3، 2023.
7- رأي المجلس الوطني لحقوق الإنسان، مشروع قانون يتعلق بالعقوبات البديلة، المجلس الوطني لحقوق الإنسان، منشورات المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الرباط – المغرب، CNDH – 2022.
8- دليل استرشادي لقضاة النيابة العامة حول تنفيذ العقوبات البديلة طبقا للقانون رقم 43.22 والمرسوم رقم 2.25.386.

[79]- رأي المجلس الوطني لحقوق الإنسان، مشروع قانون يتعلق بالعقوبات البديلة، المجلس الوطني لحقوق الإنسان، منشورات المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الرباط – المغرب، CNDH – 2022، ص:14

[80]- دليل استرشادي لقضاة النيابة العامة حول تنفيذ العقوبات البديلة طبقا للقانون رقم 43.22 والمرسوم رقم 2.25.386، ص: 4